

Distr.: General
20 January 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة
وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ١ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد سانتيو (نائب الرئيس) (إيطاليا)

وتلاه: السيد مونتانياني (نائب الرئيس) (ليسوتو)

ثم: السيد سانتيو (نائب الرئيس) (إيطاليا)

المحتويات

البند ٥٠ من جدول الأعمال التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض
السلمية (تابع)

البند ٤٨ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء
الوفد المعني في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



الرجاء إعادة الاستعمال

13-54268 X (A)



البند ٤٨ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (A/68/63)، A/68/63/Add.1 و A/68/305؛ (A/C.4/68/L.9).

٦ - الرئيس: أشار إلى أن اللجنة كانت قد نظرت في البند المتعلق بتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة التي اعتمدت القرار ٦٦/٦٩ نتيجة لذلك.

٧ - السيد بوستا (رئيس وحدة التفتيش المشتركة): تكلم من جنيف عن طريق وصلة الفيديو فعرض تقييم وحدة التفتيش المشتركة لنطاق عمل الأمم المتحدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام وتنظيمه وفعالته والنهج المتبع فيه (A/68/63)، وقد تم إعداد التقييم عملاً بقرار الجمعية العامة ٨٤/٦٤ وهو يمثل أول تقييم شامل لأداء المنظمة في هذا المجال.

٨ - ومضى يقول إن طبيعة الإجراءات المتعلقة بالألغام تطوّرت من تركيز على الجوانب الإنسانية إلى تركيز متزايد على الأثر الاجتماعي الاقتصادي بالنسبة للمجتمعات المحلية المتضررة. ومن ثم فقد أصبحت الإجراءات المتعلقة بالألغام موجهة نحو التوسع في وجود بيئة آمنة ومفضية إلى حياة طبيعية وإلى تحقيق التنمية. ويمكن لإجراءات الألغام أن يُنظر إليها باعتبارها نجاحاً في ضوء ما تم من طرح إطار دولي قانوني شامل ومعايير دولية للإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد قامت بذلك الدول الأعضاء بالتشاور مع مختلف الأطراف المعنية صاحبة المصلحة ومنها المنظمات غير الحكومية. وتم على وجه الخصوص إحراز تقدم في الحد من الوفيات والإصابات وتيسير سبل المساعدة الإنسانية والأنشطة الإنمائية وبناء شعور بالملكية الوطنية ودمج إجراءات الألغام ضمن خطط التنمية والتعمير الوطنية.

في غياب السيد غارسيا غونزاليز (السلفادور)، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سانتيو (إيطاليا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ٥٠ من جدول الأعمال: التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (تابع) (A/C.4/68/L.2 و A/C.4/68/L.3/Rev.1)

مشروع القرار A/C.4/68/L.2 التوصيات المتعلقة بالتشريعات الوطنية المتصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية

١ - الرئيس: دعا اللجنة إلى اتخاذ إجراءات بشأن مشروع القرار A/C.4/68/L.2، الذي لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٢ - السيد تادومي (اليابان): تكلم بوصفه ممثل رئيس الفريق العامل الجامع التابع للجنة والمعني بالتعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية فقال إن رئيس اللجنة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ترأس الاجتماعين اللذين عقدهما الفريق العامل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ونظر خلالهما في مشروع القرارين المعروضين حالياً على اللجنة وقام باعتمادهما (A/C.4/68/L.2 و A/C.4/68/L.3/Rev.1).

٣ - تم اعتماد مشروع القرار A/C.4/68/L.2.

مشروع القرار A/C.4/68/L.3/Rev.1 التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

٤ - الرئيس: دعا اللجنة إلى اتخاذ إجراءات بشأن مشروع القرار A/C.4/68/L.3/Rev.1 الذي لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - تم اعتماد مشروع القرار A/C.4/68/L.3/Rev.1.

٩ - وأضاف قائلاً إن تقرير وحدة التفتيش المشتركة يضم سبع توصيات، منها توصية واحدة موجهة إلى الجمعية العامة إضافة إلى أربع توصيات موجهة إلى الأمين العام ثم توصيتين موجّهتين إلى دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في إدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة. وقد أجمع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تأييد جميع هذه التوصيات فيما عدا توصية واحدة: وهي تلك المتعلقة بحوكمة وإدارة صندوق التبرعات الاستثماني لتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام. ومن المنظمات ما ارتأى أن تقييم وحدة التفتيش المشتركة كان ينبغي أن يقيّم الآليات ذات الصلة من الصندوق الاستثماني، التابعة لسائر الوكالات الأخرى بالأمم المتحدة. ومع ذلك ينبغي ملاحظة أن صندوق التبرعات الاستثماني هو صندوق مركزي يستهدف تقديم المساعدة على صعيد المنظومة بأسرها إلى أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بينما تقتصر آليات تمويل الكيانات الأخرى على دعم ما تتخذه من مبادرات مستقلة. على أن التقرير أشار بالفعل إلى بعض الممارسات الجيدة والمفيدة في إدارة الصناديق الاستثمارية الأخرى المتعددة المانحين ومنها مثلاً صندوق بناء السلام.

١١ - السيد هيرمان (مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): عرض مذكرة من الأمين العام (A/68/63/Add.1) تضم تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين على تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وقال إن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ترحّب بما يرد في التقرير من استعراض وتحليل شاملين فيما ينظر إليه باعتباره وسيلة لها قيمتها بما يكفل تحقيق نتائج مستدامة وفعالة من حيث التكاليف في مثل هذا المجال المهم. بيد أن التقرير لم يسلط أضواء كافية على النجاح الذي حققته الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام على صعيد مجالات رئيسية، ومن ذلك مثلاً تحسين سبل المعيشة والتعجيل بخطى التنمية الاجتماعية الاقتصادية والمضيّ قدماً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتقليل عدد الحوادث المتصلة بالألغام والأجهزة غير المتفجرة حول العالم.

١٢ - ومضى يقول إن المنظمات تقبلت على نطاق واسع، التوصيات الواردة في تقرير الوحدة باستثناء منظمة واحدة. وفيما يتصل بالتوصية ٣ التي أوضحت الحاجة إلى الفصل بين مهام التنسيق والتنفيذ بما يتيح تحجّب تضاربات المصالح، ارتأت بعض الوكالات أن الولايات المتعلقة بكثير من الأنشطة المتصلة بالألغام تنطوي على التنسيق والتنفيذ في آن معاً. ومع ذلك ففي نهاية المطاف توصلت المنظمات في عمومها إلى الإعراب عن تأييدها لتلك التوصية.

١٣ - وخلص إلى القول بأنه فيما يتعلق بالتوصية ٦، أعربت الوكالات رغم ذلك عن قلقها لأن صندوق التبرعات الاستثماني كان وحده موضعاً للانتقاد حيث أن التقرير لم يشمل تحليلاً مماثلاً لآليات التمويل المستقلة

وأضاف قائلاً إن تقرير وحدة التفتيش المشتركة يضم سبع توصيات، منها توصية واحدة موجهة إلى الجمعية العامة إضافة إلى أربع توصيات موجهة إلى الأمين العام ثم توصيتين موجّهتين إلى دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في إدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة. وقد أجمع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تأييد جميع هذه التوصيات فيما عدا توصية واحدة: وهي تلك المتعلقة بحوكمة وإدارة صندوق التبرعات الاستثماني لتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام. ومن المنظمات ما ارتأى أن تقييم وحدة التفتيش المشتركة كان ينبغي أن يقيّم الآليات ذات الصلة من الصندوق الاستثماني، التابعة لسائر الوكالات الأخرى بالأمم المتحدة. ومع ذلك ينبغي ملاحظة أن صندوق التبرعات الاستثماني هو صندوق مركزي يستهدف تقديم المساعدة على صعيد المنظومة بأسرها إلى أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بينما تقتصر آليات تمويل الكيانات الأخرى على دعم ما تتخذه من مبادرات مستقلة. على أن التقرير أشار بالفعل إلى بعض الممارسات الجيدة والمفيدة في إدارة الصناديق الاستثمارية الأخرى المتعددة المانحين ومنها مثلاً صندوق بناء السلام.

١٠ - وسلط الأضواء على التوصية الأولى التي تتصل بتقديم المساعدة إلى الضحايا باعتبار ذلك واحداً من الأسس الخمسة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وفيما يسود اتفاق واسع النطاق على ضرورة أن تتاح المساعدة المقدمة للضحايا من خلال النظم الصحية الوطنية فإن كثيراً من البلدان الخارجة من ربقة النزاعات ما زالت عاجزة عن النهوض. يمثل هذه المسؤولية. وعلى ذلك فقد أوصت الوحدة بتعيين كيان يعمل في الأمم المتحدة بوصفه جهة اتصال من أجل تنسيق المساعدة المقدّمة للضحايا. ونبّه إلى أنه برغم الإطار القانوني الدولي البالغ الشمول في هذا الخصوص فإن الالتزامات

١٦ - وأوضح أن الإجراءات المتعلقة بالألغام هي قطاع يشهد، على أساس يومي، بقدرة المنظمة وعزمها على التنفيذ باعتبارها كياناً واحداً. وفي ظل قيادة وتنسيق دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام فلا تزال الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة بشأن الألغام متواصلة لتمكين نشر بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية، وتيسير سبل الإتاحة والمساعدة الإنسانية، وتعزيز احترام ما للأشخاص من ذوي الإعاقات من حقوق الإنسان، مع العمل على تحقيق التعافي في أقرب فرصة ممكنة إلى جانب تنفيذ التنمية الطويلة الأجل في بلدان ما بعد النزاعات. كما أن الأثر الإيجابي الناجم عن هذه التدخلات أصبح واضحاً للعيان ما بين إزالة الذخائر غير المتفجرة في مالي إلى التوعية بالمخاطر من أجل اللاجئين السوريين والأشخاص المشردين داخلياً في الشرق الأوسط، إلى جمع البيانات ورسم الخرائط في جنوب السودان. ومن شأن التعاون بين المنظمة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام وبين الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية أن يساعد على كفاءة تحويل المسؤوليات عن الإجراءات المتعلقة بالألغام في الوقت المناسب كي تنهض بها السلطات الوطنية.

١٧ - وذكر أن مجموعة الحماية العالمية سوف تواصل تقديم الدعم لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام ٢٠١٣-٢٠١٨، وخاصة فيما يتعلق بالحد من المخاطر وتقديم المساعدة إلى الضحايا. كما أن التقييمات المنتظمة للدروس المستفادة وحالات تقاسم الممارسة الجيدة لها دورها المهم في تحسين نوعية وكفاءة المساعدة المقدمة من جانب الأمم المتحدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام.

١٨ - ثم تطرق إلى تقرير الأمين العام قائلاً إنه يوثق الكثير من التحسينات التي تحققت منذ عملت وحدة التفيتيش المشتركة على تقييمها على مدار السنوات الثلاث السابقة بما في ذلك تدعيم القيادة الشاملة وتعزيز التنسيق والفعالية.

الأخرى للإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي غياب مثل هذا التحليل يظل من غير الواضح ما إذا كانت المسائل المثارة في التقرير فريدة في طابعها ويختص بها الصندوق الاستئماني دون سواه. وفضلاً عن ذلك فهذا الصندوق، شأن أي صندوق استثماري آخر تابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، يعمل طبقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، كما أن اختصاصاته تتسم بطابع جوهري بمعنى أنها مطبقة على جميع الصناديق الاستثمارية بالأمانة العامة وتعكس مقاصد ولايات دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام. ومن الصعب أن تدرك الوكالات القيمة التي يمكن أن تتأتى من استعراض لاختصاصات الصندوق المحددة وإن كان يؤدي وظيفته جيداً على ما يبدو بالنسبة لجميع الأطراف.

١٤ - السيد تيتوف (الأمين العام المساعد لشؤون سيادة القانون والمؤسسات المعنية بالأمن): عرض تقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (A/68/305)، فقال إن عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ كانا متميزين بالنسبة لقطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام بعد أن تم تدمير ما يزيد على ٤٤ مليون من الألغام المخزونة المضادة للأفراد إضافة إلى تطهير مساحة غير مسبوقة من الأراضي الملوثة والخطرة فضلاً عن تحسين أدوات وطرائق الحد من المخاطر مما أسهم في التقليل الشامل عالمياً من عدد الخسائر البشرية المتعلقة بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحروب.

١٥ - ومضى يقول إن الدول الأطراف الأربع عشرة في اتفاقية الذخائر العنقودية أعلنت الوفاء بالتزاماتها بشأن تدمير المخزون. وهناك قرينة تشهد بأنه حتى الدول من غير الأطراف في صكوك القانون الدولي الإنساني باتت تمثل كذلك بأحكامها فضلاً عن بذل جهود متواصلة نحو التطبيق العالمي لها. ونتيجة لذلك تم إنقاذ المزيد من الأرواح وأصبح عدد أكبر من البلدان ينعم بالاستقرار والأمن وهو ما يفضي إلى التنمية المستدامة.

السورية فأدت إلى تهديد المدنيين بأخطار من جراء الألغام الأرضية والبقايا المتفجرة للحروب والأجهزة المتفجرة المرتجلة. كما أن الأمم المتحدة ما برحت يُطلب منها الاستجابة إزاء الاحتياجات الإنسانية في حالات الطوارئ بما يعني أن ثمة حاجة أكثر من ماسة لدعم قدرة الاستجابة السريعة في هذا الصدد من جانب دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

٢١ - وأضاف قائلاً إن مشهد الإجراءات المتعلقة بالألغام ما زال يتطور على مدار السنتين الماضيتين. وفيما انحسر التهديد بالألغام الأرضية إلى حد ما إلا أن الساحة استجذت عليها تهديدات أخرى، بما في ذلك تلك التي تمثلها الأجهزة المتفجرة المرتجلة ومخزونات الذخائر غير الآمنة. وعلى ذلك تم وضع مواد تدريبية متخصصة عن أساليب إدارة الخطر الذي تهدد به الأجهزة السابقة وبشأن أمن وإدارة وتدمير مخزونات الأسلحة والذخائر، وقد جرى استخدامها في الدورات التدريبية التي نُظِّمت من أجل موظفي الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

٢٢ - واحتتم بقوله إن الأمين العام ما زال يشجّع على توسيع مشاركة المرأة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، وأن جنوب السودان على سبيل المثال يشكل مثلاً حيويًا على منطقة شاركت فيها النساء من القوائم بتطهير الألغام بمساهمة ناجحة. كما يهيب الأمين العام بالبلدان المتضررة أن تتخذ الخطوات التي تكفل إفادة النساء والبنات والبنين والرجال على قدم المساواة من برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام.

٢٣ - السيدة جنسلانديت (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلّمت أيضاً باسم البلدان المرشحة الجبل الأسود و صربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والارتباط ألبانيا والبوسنة والهرسك بالإضافة

كما أن إدارة عمليات حفظ السلام تشارك مجلس التنسيق الرأى بأنه ليس من الضروري استعراض اختصاصات صندوق التبرعات الاستئماني باعتبار أنه يقوم بوظائفه فيما يبدو بطريقة إيجابية.

١٩ - وفيما يتصل باستراتيجية الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام ٢٠١٣-٢٠١٨، وهي ناتج من نتائج عملية مشاورات شاملة قادتها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، قال إن الاستراتيجية تم وضعها في معرض الاستجابة للشواغل التي أثارها الدول الأعضاء، وأنها تضم أربعة أهداف استراتيجية: الحد من المخاطر التي تهدد الأفراد، وتقديم الدعم والمساعدة بشكل شامل للضحايا، وبناء القدرات الوطنية على نحو فعال وتعزيز دمج الإجراءات المتعلقة بالألغام في الصكوك والأطر المتعددة الأطراف. وتعكف دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام حالياً على وضع آلية سليمة وواقعية ومستندة إلى مؤشرات عامة لرصد فعالية الإجراءات ذات الصلة التي تتخذها كيانات الأمم المتحدة المشاركة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وتم كرر دعوة الأمين العام إلى البلدان القادرة على تقديم الدعم للدائرة في تلك الجهود، أن تفعل ذلك موضعاً أن النهوض بالمساواة بين الجنسين في الإجراءات المتعلقة بالألغام لا يزال هدفاً محورياً.

٢٠ - واستطرد يقول بأنه لا مجال، مع ذلك، لمجرد الرضا عن النفس باعتبار أن الأمر لا يزال ينطوي على سلسلة من التحديات. فهناك سبع من الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد واتفاقية تدميرها (اتفاقية أوتاوا) حصلت على تمديدات بالنسبة للمواعيد النهائية لعملية الإزالة، مما يشير إلى أن البلدان المتضررة لا تزال بحاجة إلى دعم ومساعدة من جانب المجتمع الدولي. وفي السنتين الماضيتين، نشبت المنازعات المسلحة على نحو ما شهدته ليبيا ومالي والجمهورية العربية

٢٦ - ثم تطرقت إلى تقديم المساعدة للضحايا فقالت إن هذا الأمر يمثل عنصراً أساسياً من عناصر الإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد تعهد الاتحاد الأوروبي بالالتزام واضح من أجل مؤازرة رعاية الضحايا وإعادة تأهيلهم وإعادة دمجهم ضمن الأطر الاجتماعية الاقتصادية، كما أولى تأييده للمؤتمر الرفيع المستوى المعني بمساعدة الضحايا، المقرر عقده في كولومبيا في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وفيما يعترف الاتحاد الأوروبي بحق الدول السيادي في الالتزام فقط بالمعاهدات التي انضمت إليها إلا أن الاتحاد يدعم تطوير أوجه التآزر في تنفيذ الصكوك الإنسانية الدولية المتعلقة بتزع السلاح.

٢٧ - وخلصت إلى الإعراب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بمشروع القرار المتعلق بتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (A/C.4/68/L.9) ودوره في إعادة تأكيد الإطار المعياري للأنشطة الإنسانية المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن ترحيبه بصورة خاصة بإدراج صياغات جديدة تتصل بالاستجابة السريعة وبمساعدة الضحايا إضافة إلى الجانب الجنساني.

٢٨ - السيد أوريانا زابالزا (غواتيمالا): قال إنه برغم ما تحقق من تقدم في السنوات الأخيرة وخاصة فيما يتصل بالمساعدة المقدمة لضحايا الألغام المضادة للأفراد، إلا أن الأمر لا يزال ينطوي على تحديات رئيسية. ولهذا السبب يتعين على المجتمع الدولي مواصلة جهوده من أجل التنفيذ الشامل والتصديق العالمي الكامل على اتفاقية أوتاوا. ومن جانبها ما زالت غواتيمالا ملتزمة بالاتفاقية وتنفيذ خطة عمل كارتاخينا، ٢٠١٠-٢٠١٤.

٢٩ - وأوضح أن نزع السلاح له دور أساسي في بناء السلام وفي إعادة التعمير فيما بعد النزاع، وأن غواتيمالا أنجزت خططها الوطنية في إزالة الألغام في عام ٢٠٠٥ وبعد

إلى أوكرانيا، فقالت إن جميع الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي هي أطراف في اتفاقية أوتاوا بما يدل على التزامها الجماعي بإزاء هدف عالم متحرر من التهديد من خطر الألغام المضادة للأفراد. وقد تم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ الاتفاقية وإن كان الأمر ينتظر إنجاز الكثير. ولا يزال الاتحاد الأوروبي مهتماً بصورة خاصة بالتعاون الوثيق مع البلدان المعنية من أجل بذل الجهود الرامية للتصدي إلى تحديات ما بعد إزالة الألغام، وضمان دعم طويل الأجل يقدم إلى الضحايا مع تعزيز المزيد من تعميم الطابع العالمي والتنسيق بين المانحين إضافة إلى استكشاف إمكانية تحقيق المزيد من التكامل مع الصكوك الأخرى على نحو ما ينطبق في هذا المجال.

٢٤ - ومضت تقول إن الاتحاد الأوروبي قدم الدعم من أجل تنظيم حلقتي عمل إقليميتين بشأن تطهير الألغام، إضافة إلى حلقة ثالثة مقرر عقدها في أواخر عام ٢٠١٣، وأن فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بعنصر التعميم العالمي، وهي تضم الأمير مريد من الأردن والأمير أستريد من بلجيكا والنجم الدولي الكولومبي الشهير خوانس قد بدأت بالفعل في إيفاد بعثات رفيعة المستوى من أجل التواصل مع قادة الدول من غير الأعضاء في الاتفاقية. وبالإضافة إلى المساهمات الكبيرة المقدمة من جانب فرادى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٢، فقد التزم الاتحاد بتقديم ما يزيد على ٤٧ مليون يورو لصالح الإجراءات المتعلقة بالألغام في المناطق التي لحقت بها أضرار فادحة.

٢٥ - وأضافت قائلة إن الاتحاد الأوروبي الذي يدعم الهدف الإنساني لاتفاقية الذخائر العنقودية ما زال يساوره انشغال عميق بشأن ما يفاد به عن استعمال الذخائر العنقودية ضد السكان المدنيين بواسطة القوات الحكومية في سورية. وقد دعا الاتحاد النظام السوري إلى الكف عن الاستخدام العشوائي لتلك الأسلحة.

٣٢ - السيد آل طه (العراق): قال إن للحروب ومخلفاتها آثاراً سلبية على الإنسان والمجتمع والبيئة، وأن ما خلفته سنوات الحروب الماضية التي مرّ بها العراق من آثار مدمّرة وتلوّث كانت من مسبباته الألغام والذخائر غير المتفجّرة. ويتركز التلوّث من الألغام في الشمال على وجه الخصوص. أما في الجنوب فنتشر، إضافة إلى الألغام، الذخائر غير المتفجّرة التي تشكّل خطراً كبيراً يهدّد حياة المواطن العراقي ويعيق التنمية الاقتصادية والبنية التحتية في مجالات النفط والزراعة والصناعة. وتتسم المجتمعات المتضررة في العراق عموماً بكونها ريفية تعتمد على الزراعة حيث أن ٩٠ في المائة من الأراضي الملوّثة بالألغام هي أرض زراعية مما يعيق قدرة المجتمعات المحلية على تطوير سبل عيش مستدامة. وفي عام ٢٠١١، بلغ إجمالي عدد الحوادث المتعلقة بالألغام التي أُبلغ عنها، ٣٠ حادثاً بنسبة وفيات وصلت إلى ٣٣ في المائة من الحالات. وكان حوالي ٦٠ في المائة من حوادث الألغام التي أُبلغ عنها تتضمن ضحايا تتراوح أعمارهم بين ٢٥ إلى ٤٤ سنة. وفي ٤٧ في المائة من حالات حوادث الذخائر غير المتفجّرة ما تضمن ضحايا تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات إلى ١٤ سنة. وفي إقليم كردستان فإن ٢٤ في المائة من الضحايا كانوا دون سن ١٤ سنة.

٣٣ - وأوضح أن من أهم التحدّيات التي يواجهها العراق من أجل تطهير الألغام والذخائر غير المتفجّرة ما يتمثل في عدم توافر المعلومات الكافية عن أعداد وأنواع الذخائر بالإضافة إلى عدم توافر الخرائط المتعلقة بالألغام والمقدوفات غير المتفجّرة، كما لم تُحدّد المساحات المزروعة بالأسبيجة والعلامات لحماية المواطنين. ورغم ذلك يحاول العراق جاهداً وضع الحلول الجذرية لهذه المشكلة الخطيرة حيث قامت دائرة شؤون الألغام بعدة مشاريع للمسح وبمشاركة الجهات المختصة إلى جانب الدول المانحة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات. وتعمل الحكومة

ذلك تم إعلانها بلداً خالياً من الألغام المضادة للأفراد. وهذه العملية أدّت إلى تيسير العودة الآمنة وإعادة التوطين لهؤلاء الذين تشرّدوا خلال نشوب النزاع الداخلي المسلّح الذي شهدته البلاد. وفيما لا تملك غواتيمالا، ولا تستخدم، ولا تقوم بتخزين أو إنتاج الألغام، إلّا أنها على دراية بالنتائج الإنسانية والعواقب الاجتماعية الاقتصادية المترتبة على استخدامها، وهي تدرك أن الدول إنما تضطلع بالمسؤولية الأساسية عن التصدي لمشكلة الألغام الأرضية وما ينجم عنها من آثار.

٣٠ - وذكر أن العمل المرموق الذي يتم اتخاذه في إطار استراتيجية الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام ٢٠١٣-٢٠١٨ إنما يتجاوز إزالة الألغام، ومن ثم يمتد ليتطلع إلى أهداف أوسع نطاقاً، ومنها مثلاً تعزيز التنمية والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مُعرباً عن ترحيب غواتيمالا بهذا النهج، وبجهود الأمم المتحدة لتعزيز دمج المساعدة المقدّمة للضحايا ضمن السياق الأعم للأشخاص من ذوي الإعاقات بهدف تعزيز وحماية ما لهم من حقوق الإنسان.

٣١ - واختتم بقوله إن غواتيمالا تشارك في الدعوات إلى منع وإنهاء استخدام الأسلحة المفرطة القوة والعشوائية الأثر في المناطق الكثيفة السكان باعتباره يتعارض بغير شك مع القانون الدولي، كما تدين استخدام الذخائر العنقودية باعتبار ذلك انتهاكاً لمبادئ القانون الإنساني الدولي، فيما تؤكّد من جديد التزامها إزاء المساعدة على فعالية تنفيذ اتفاقية الذخائر العنقودية وتبني سبل التعاون والمساعدة في المجالات التي يغطّيها النص المذكور، معربة عن الأمل في أن جميع الدول الموقّعة عليها التي لم تفعل ذلك سوف تُنجز عملية تصديقها في المستقبل القريب.

الوطنية وقد تم تدعيمه من خلال تخصيص الموارد الملائمة. وقد هدباً المركز سبل التدريب المهني إلى عدد كبير من مزيلي الألغام ليس فقط من بيرو ولكن أيضاً من بلدان أخرى.

٣٦ - وذكر أنه يسعده الإفادة بأن بيرو في نيسان/أبريل ٢٠١٢ أنجزت عملية التطهير الإنساني للمرافق الأساسية الوطنية بعد أن أزال الت الألغام المضادة للأفراد من المباني الشترية ومن شبكة الكهرباء ومن السجون ذات الاستحكامات الأمنية المشددة. وذكر أن بيرو تعمل أيضاً على إنجاز أعمال مهمة في مجال إزالة الألغام حول حدودها البرية مع إكوادور. ومنذ عام ٢٠١٢ قام البلدان بتنفيذ ٢٢ عملية مشتركة لإزالة الألغام، وفي ظل مناخ من الثقة والتعاون عقد المجلس البيروفي لعمليات إزالة الألغام المضادة للأفراد ونظيره الإكوادوري اجتماعات تنسيقية دورية مع تبادل المعلومات على أساس متواصل. وخطت المؤسسات لإنشاء وحدة إنسانية مشتركة لتطهير الألغام فيما يتطلعان إلى التمكن من دعم جهود الأمم المتحدة في المستقبل.

٣٧ - وخلص إلى القول بأن مركز بيرو المذكور أعلاه يعمل حالياً على استكمال سجله الموحد لضحايا الألغام الأرضية. وهؤلاء الضحايا يزودون بالمساعدة الطبية وبإعادة التأهيل الجسمية والنفسية. وبالإضافة إلى ذلك فهناك ١٨٥ من مشاريع إعادة الدمج الاجتماعية والاقتصادية وقد تم تنفيذها بفضل التعاون الدولي مما أفاد ١١٤ شخصاً تضرروا من جراء الألغام المضادة للأفراد بما في ذلك أسر الأفراد الذين لقوا حتفهم بسبب هذه الأجهزة. وفيما التزمت بيرو باعتماد موارد رئيسية في الميزانية لتمويل العملية الإنسانية لإزالة الألغام فهي تأمل في أن تواصل وكالات التعاون الدولي تقديم مساهماتها القيمة في هذا الصدد.

العراقية على توعية مواطنيها بمخاطر الألغام والمقذوفات من خلال تنمية القدرات المؤسسية والتوعية في المدارس والاجتمعات المحلية.

٣٤ - وخلص إلى القول بأن الحكومة العراقية صدقت على اتفاقية أوتاوا التي تحظر الألغام المضادة للأفراد في عام ٢٠٠٨، وبموجبها تعهد العراق بتطهير البلاد من الألغام بحلول عام ٢٠١٨ وفق الاستراتيجية الوطنية التي تم إطلاقها في عام ٢٠١٠. وفي هذا الخصوص يدعو العراق إلى استمرار الدعم الدولي من خلال مواصلة عمل الفريق المعني بالألغام التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي كان له الدور الكبير في إسداء المشورة الفنية المطلوبة كما يدعو المجتمع الدولي لمساعدة العراق في إزالة الألغام.

٣٥ - السيد ميزا - كوادر فيلاسكويز (بيرو): قال إن بلده أحرز أشواطاً مهمة من التقدم في عمليات إزالة الألغام على مدار السنتين الماضيتين. واتساقاً مع التزامات بيرو بموجب اتفاقية أوتاوا فما برحت تبذل جهوداً بلا هوادة لتحقيق القضاء الكامل على الألغام المضادة للأفراد من أراضيها بحلول أول آذار/مارس ٢٠١٧. وهذا الموعد النهائي وارد في طلبها التمديد وقد حاز القبول في مؤتمر أطراف الاتفاقية المذكورة. ولتحقيق هذا الهدف عملت بيرو على تحديث معاييرها الوطنية لإزالة الألغام واقتنت المعدات اللازمة للحماية الشخصية وأدوات الكشف والمركبات وغير ذلك من المعدات سواء بالاعتماد على مواردها الخاصة أو بفضل التعاون الدولي. وفي السنتين الماضيتين حققت بيرو تحسينات ملحوظة بالنسبة للإنتاجية ولأمن أعمالها في إزالة الألغام بفضل الزيادة في عدد مزيلي الألغام واستخدام التقنيات والتكنولوجيات الجديدة، ومن ذلك مثلاً التطهير اليدوي والآلي مع استخدام الكلاب المدربة. ويرجع الفضل في هذه الإنجازات إلى المركز الوطني للتدريب الإنساني على إزالة الألغام، وهو هيئة حكومية مسؤولة عن بناء القدرة

الألغام والمواد المتفجّرة على أنّها من القضايا الملحة التي تتطلب معالجة سريعة. وهي في الواقع مهمة صعبة لا يمكن إنجازها دون مساعدة من جانب الأمم المتحدة والدول الصديقة والمنظمات غير الحكومية. ثم أعرب عن الشكر للدول والمنظمات التي قدّمت التمويل والخبراء لحملة إزالة الألغام في ليبيا بما في ذلك المساعدة التي قدّمتها بعض الدول الأوروبية من أجل التخلص من الألغام المزروعة على أيدي القوات المتحاربة أثناء الحرب العالمية الثانية.

٤٠ - واحتتم بقوله إن ليبيا ترتبط بالشراكة مع الأمم المتحدة في عمليات إزالة الألغام ومخلفات الحروب المتفجّرة. وهذه الشراكة القائمة من خلال بعثة الدعم التابعة للأمم المتحدة تركز على إعادة تأمين الذخائر المتروكة بعد الحرب ونقلها من الأماكن المفتوحة وغير المؤمنة إلى مخازن آمنة، فضلاً عن شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وفي هذا الإطار قامت وزارة التربية والتعليم الليبية بحملة توعية لتطوير قدرات موظفي الوزارة والمدرسين، كما أصدرت الوزارة منشورات وملصقات لمساعدة الأطفال وتوعيتهم بالمخاطر المرتبطة بالألغام ومخلفات الحروب المتفجّرة وتمّ توزيعها على عشرات المدارس.

٤١ - السيد خليلي (أفغانستان): قال إن أكثر من ثلاثة عقود من الحرب تركت أفغانستان ضحية كمّيات كبيرة من الألغام. وما زالت البلاد موبوءة بوجود أجهزة متفجّرة شديدة الخطورة مما يعني أنه حتى في المناطق التي توقّف فيها النزاع، فما برح المدنيون يواجهون خطر الموت أو الإصابة بجراح. وتبذل أفغانستان جهوداً من أجل القضاء على الألغام الأرضية بأكثر مما فعلت في أي وقت آخر من تاريخها. وفي عام ٢٠٠٢ أوكلت الحكومة إلى دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة المسؤولية المرحلية عن الإجراءات المتعلقة بالألغام فوصلت أنشطة الدائرة بشأن التنقيف في إزالة

٣٨ - السيد دباشي (ليبيا): قال إن مشكلة الألغام الأرضية ومخلفات الحرب المتفجّرة تعد بلا شك واحدة من أكبر المشكلات الأمنية والاقتصادية التي تعاني منها عدة دول ومن بينها ليبيا. وعلاوة على الخسائر في الأرواح البشرية المترتبة على انفجارها فإنها تحرم مناطق شاسعة من عمليات التنمية وخاصة في مجال الزراعة، الأمر الذي يؤدي إلى حرمان الدول المعنية من استثمار جزء مهم من مواردها الموجودة بالمناطق المتضررة من الألغام الأرضية ومخلفات الحروب المتفجّرة. كما تشكّل التكلفة العالية لإزالة الألغام والحاجة إلى مستوى عالٍ من التقنية تحدياً إضافياً يعوق قدرة الكثير من البلدان، وخاصة البلدان النامية، على التخلص من الألغام ومخلفات الحروب المتفجّرة. وذكر أن ليبيا شأنها شأن الكثير من الدول تعاني منذ الحرب العالمية الثانية من الألغام والمتفجّرات المزروعة في مساحات شاسعة من أراضيها، وقد تكبدت من جرّائها خسائر بشرية ومادية كبيرة خلال العقود الماضية وأثّرت سلباً على جهود التنمية في بعض المناطق. وتواجه ليبيا حالياً مشكلة إضافية حيث أن الألغام المضادة للأفراد والمخلفات المتفجّرة التي زرعتها وتركتها الكتائب الأمنية للديكتاتور القذافي ما زالت تشكّل خطراً بالغاً على المدنيين، بعد أن تم، في تجاهل كامل للقانون الدولي الإنساني، زرع مئات الآلاف من الألغام الأرضية المضادة للأفراد والآليات بطريقة عشوائية وفي مساحات شاسعة من المدن والقرى الليبية خاصة في منافذها ومزارعها وموانئها، ومنها ما هو ذو تقنية عالية ويصعب اكتشافه مما زاد من تكاليف الإجراءات المتعلقة بالألغام.

٣٩ - وعرض إلى الفترة من آذار/مارس عام ٢٠١١ إلى آب/أغسطس ٢٠١٣ فقال إن عدد من لقوا حتفهم نتيجة الألغام وبقايا الذخائر المتفجّرة بلغ نحو ١٢٠ شخصاً من بينهم ١٢ من العاملين في مجال إزالة الألغام، كما جرح أكثر من ١٦١ آخرين. وتنظر الحكومة الليبية إلى مسألة إزالة

٤٣ - السيد محمود (الإمارات العربية المتحدة): قال إنه رغم الجهود المكثفة التي بذلتها الأمم المتحدة حتى الآن لإزالة الألغام والمواد غير المتفجرة في العديد من المناطق، فقد تسببت الألغام يوماً بقتل وإصابة وإعاقة العشرات من المدنيين الأبرياء. بمن فيهم المشاركون بعمليات حفظ السلام وأنشطة الوكالات الإنسانية. وقد حرصت حكومة الإمارات العربية المتحدة على المشاركة بفاعلية في عددٍ من أنشطة ومشاريع برامج إزالة الألغام حول العالم، ومنها مشاركتها في برنامج تطهير الألغام والذخائر العنقودية في جنوب لبنان في إطار دعمها لمشروع إعادة إعمار لبنان في أعقاب الحرب الإسرائيلية. وقد تكفلت الإمارات بتمويل الجزء الأكبر من أعمال هذا المشروع عبر صندوق مركز الأمم المتحدة لتنسيق مكافحة الألغام حيث بلغت المساعدات المقدمة أكثر من ٥٠ مليون دولار. كما دعمت الإمارات أعمال مشروع إزالة الألغام في قندهار بأفغانستان، فيما شاركت كذلك في تنظيم عدد من البرامج التدريبية والتوعية المنهجية المكثفة لسكان العديد من المناطق التي تنتشر بها حالات زرع الألغام والمتفجرات وسبل التعامل معها، وهو الأمر الذي ساهم في إعادة وصل هذه المناطق بالمناطق الأخرى غير الملوثة بالألغام، فضلاً عن إعادة الحياة الاقتصادية والاجتماعية إليها بعد أن كانت معزولة لسنوات طويلة نتيجة لمخاطر حقول الألغام بها.

٤٤ - وأكد على أن الإمارات العربية المتحدة تدعم بقوة الدور الهام الذي تؤديه الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية من أجل الحد من مخاطر الألغام وجميع أنواع المتفجرات الأخرى البالغة الضرر والعشوائية الأثر. وهي تأمل بأن تعزز الجهود الدولية الأخرى الرامية إلى احتواء الأبعاد الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية لنتائج هذه المشكلة بما في ذلك تطوير برامج فاعلة في مجال المساعدة

الألغام وخطورتها على أساس مجتمعي إلى ما يبلغ نحو ١,٤ مليون نسمة منذ نيسان/أبريل ٢٠١٢. أما برنامج أفغانستان ذاتها من أجل الإجراءات المتعلقة بالألغام فيضم ٥٣ من المنظمات الإنسانية والتجارية ويمثل واحداً من أكبر البرامج من هذه النوعية في العالم. ومنذ عام ٢٠١٢ كان مستخدماً في هذا البرنامج ١٤ ٠٠٠ من مزيلي الألغام من الأفغان فقاموا بتطهير ٣٦٤ مجتمعاً محلياً و ١ ٨٨٤ كيلومتراً مربعاً من خطر المتفجرات. ومع ذلك فمازال هناك ٢٥ في المائة من حقول الألغام في البلاد بحاجة إلى تطهير. كما يعيش ما يكاد يصل إلى مليون أفغاني في نطاق مساحة ٥٠٠ متر من المناطق الموبوءة بالألغام، مما يحول بينهم وبين توسيع مزارعهم وتربية ثروتهم الحيوانية واستمرار حياتهم اليومية في ظل السلامة. ومنذ بداية عام ٢٠١٣ لقي حتفه ما يقرب من ٤٠ مدنياً أو أصيبوا من جراء الألغام والمخلفات المتفجرة عن الحرب، ولم يتناقص معدل الخسائر البشرية بصورة ملموسة في السنوات الأخيرة برغم ما بُذل من جهود دولية متناسقة، فضلاً عن بدء استخدام تكنولوجيات جديدة.

٤٢ - وأوضح أن أفغانستان أطلقت خطة عمل عشرية تتفق مع ما طلبته من تمديد اتفاقية أوتاوا، وتهدف إلى أن يصبح البلد خالياً من الألغام بحلول عام ٢٠٢٣ مما سوف يشكل إنجازاً تاريخياً يتاح تحقيقه من خلال العمل الشاق الذي يتفانى في أدائه الآلاف من مزيلي الألغام الأفغان ممن تلقوا لفترة طويلة دعماً تقنياً ومالياً من جانب العديد من البلدان المانحة ومن دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وتحت الحكومة الأفغانية جميع الدول الأعضاء على النظر في تقديم الدعم المالي للإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان وخاصة من خلال دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

باعتبار أن هذا الأمر يشكل تدابير استراتيجية رامية إلى حماية المدنيين وتيسير سبل الإتاحة الإنسانية وبناء القدرات الوطنية. وأوضح أن هذه التدخّلات تتوخّى الهدف المزدوج المتمثّل في تهيئة سبل الإغاثة الفورية والتعافي الطويل الأجل. كما يعمل المركز والدائرة، في تعاون مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، على دعم تنفيذ ولايتها وإجراء عمليات إزالة الألغام طبقاً للمعايير الدولية واللبنانية بالنسبة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

٤٩ - واحتتم بقوله إن التعاون الجاري حالياً على مستوى الفعاليات الوطنية والدولية يتسم بأهمية كبيرة فيما يتصل بجهود لبنان في النهوض بالتزاماته بموجب اتفاقية الذخائر العنقودية وبمبث يصبح حالياً من مثل هذه الذخائر بحلول عام ٢٠١٦. وقد شارك لبنان بفعالية في المفاوضات المتصلة بهذه الاتفاقية واستضاف في عام ٢٠١١ الاجتماع الثاني للدول الأطراف بها. ويعتز لبنان بإعلان إنشاء مدرسة إقليمية إنسانية لإزالة الألغام بالتعاون مع الجيش الفرنسي. وهذه المدرسة التي يضم ماخوها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سوف تبدأ عملياتها قبل نهاية عام ٢٠١٣.

٥٠ - السيد سانتيو (إيطاليا)، نائب الرئيس، استأنف رئاسة الجلسة.

٥١ - السيد سبينهاسيني (تايلند): قال إن المساعدة المقدمة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام لا تشكل سياسة قائمة بذاتها ولكنها تمثل عنصراً جوهرياً من عناصر الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة ومنها مثلاً حماية المدنيين وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية وتقديم المساعدة الإنسانية والتنمية.

٥٢ - ومضى يقول إنه فيما تحيط تايلند علماً بتقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام

والتأهيل لآلاف من المتضررين والمصابين نتيجة لتلك المتفجرات والألغام.

٤٥ - السيد مونتانياني (ليسوتو) نائب الرئيس تولّى الرئاسة.

٤٦ - السيد وهي (لبنان): قال إنه بعد فترة طويلة من انتهاء النزاع، فما زالت الألغام والذخائر العنقودية والمخلفات المتفجرة من بقايا الحرب تدمّر الحياة وتعوق الطريق نحو التنمية والأمن والاستقرار. كما أن نتائج هذه الأسلحة العشوائية تؤثر على جميع جوانب أمن البشر وعلى صحتهم وسلامتهم وسبل معيشتهم وعلى ما يتاح لهم من الخدمات الأساسية والمعونة الإنسانية.

٤٧ - ومضى يقول إن لبنان ينظر بعين التقدير إلى أعمال دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في تصدّر الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات المجتمعات المحلية والضحايا باعتبار أن إزالة الألغام تمثّل جزءاً لا يتجزأ من عمليات حفظ السلام وبناء السلام والتعافي فيما بعد النزاع فضلاً عن الإغاثة الإنسانية والتنمية المستدامة. وفي عام ٢٠٠٦، وبعد أن أحرز لبنان تقدماً نحو تحوّل إلى دولة خالية من الألغام فإن الجزء الجنوبي من البلد كان يعاني من عملية تلوث فادحة في هذا المضمار بعد أن أسقطت إسرائيل أكثر من أربعة ملايين من الذخائر العنقودية. وفي الوقت الحالي فإن خمس مواطني لبنان يعانون تحت وطأة تهديد مباشر بسبب الألغام وهو ما يعوق جهود التنمية والإعمار في المجالين الاجتماعي والاقتصادي على صعيد المجتمعات المحلية التي تُعد أصلاً هي الأفقر في البلاد.

٤٨ - ثم تطرق إلى التعاون بين مركز لبنان للإجراءات المتعلقة بالألغام ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام اللذين يؤكّدان على التوعية بمخاطر الألغام وتقديم المساعدة إلى الضحايا وسرعة الاستجابة في هذا الصدد،

تمكين الأشخاص من ذوي الإعاقات. بمن فيهم ضحايا الألغام. وهذا البرنامج يأتي متسقاً مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات. كما تم إنشاء صندوق في إطار البرنامج لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقات وإعادة تأهيلهم وتدريبهم المهني وتزويدهم بالتمويل المتناهي الصغر، ومن ثم فإن جميع الناجين من الألغام الأرضية أصبح من حقهم الحصول على الموارد من ذلك الصندوق.

٥٤ - السيد تسمباليوك (أوكرانيا): قال إن بلده يسلم بالدور الرئيسي الذي تقوم به دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ولا سيما في ميادين صنع السياسة والتنسيق والدعوة. ولا غنى عن ضرورة وضع استراتيجيات وطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام. بما يفضي إلى تأكيد فعالية اتخاذ القرارات على أساس الأولويات في الآجال القصير والمتوسط والطويل. ولا بد كذلك أن يكون الدعم الوطني والدولي المقدم من أجل إجراءات الألغام مستداماً وأن يشجع على اتخاذ المبادرات الوطنية وإنشاء المؤسسات الوطنية. كما أن احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة من جراء الألغام لا بد وأن تطرح المحدّات الأساسية للمساعدة. بما في ذلك ما لا يقتصر على عمليات إزالة الألغام ولكن يشمل أيضاً جوانب أخرى من الإجراءات المتعلقة بالألغام، ومنها مثلاً مساعدة الضحايا. وفيما أمكن إحراز تقدّم ملموس في الإجراءات المتعلقة بالألغام في السنوات الأخيرة فإن عدد البلدان والمناطق التي تتطلّب المساعدة ما زال في تزايد، ومن ثم فلا غنى عن القيام في الوقت المناسب بتعبئة الموارد من جانب المانحين.

٥٥ - ومضى يقول إن التنفيذ الكامل لأهداف اتفاقية أوتاوا لا بد من متابعته بالتدرّج، مع العمل على كفالة أوسع مشاركة ممكنة من جانب الدول في البروتوكول الثاني من اتفاقية عام ١٩٨٠ المتصلة بإجراءات حظر وتقييد استعمال أسلحة تقليدية معيّنة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر

(A/68/305)، وتثني على ما حققته الأمم المتحدة من تقدّم وصولاً إلى عالم خالٍ من تهديد الألغام ومن المخلفات المتفجرة عن الحرب، إلاّ أنّها تشعر بخيبة أمل، بل يساورها قلق عميق، إزاء الملاحظة غير المستندة إلى أساس التي أوردتها التقرير بشأن تايلند، باعتبار أن الإشارة السليمة لمصادر المعلومات والمشاورات الملائمة فيما بين جميع الأطراف المعنية تمثّل أمراً حيوياً بالنسبة للتوصل إلى أي استنتاج يرد في تقرير من هذا القبيل. وتحت تايلند بقوة على إيلاء العناية الواجبة بما يكفل للمعلومات الواردة في تقارير المستقبل عنصر الدقة والموضوعية وإمكانية التحقق منها. ولا يقتصر أهمية هذا الأمر على مصداقية التقرير ولكنه مهم من أجل تمكين جميع الأطراف المعنية من الاستفادة من دقة المعلومات ذات الصلة.

٥٣ - وأوضح أن تايلند كانت من أوائل البلدان التي وقّعت على اتفاقية أوتاوا، وأنها ظلّت تؤدي على طول الخط دوراً بنّاءً ضمن إطار الاتفاقية المذكورة، بما في ذلك بوصفها مضيفاً للاجتماع الخامس للدول الأطراف. كما تعزز تايلند بسجلها في تقديم المساعدة الإنسانية للبلدان المحتاجة إليها. ومع ذلك فالمساعدة المقدمة إلى ضحايا الألغام الأرضية ما زالت قاصرة. ومن ثم تهيب تايلند بالحكومات أن تمتلك مقاليد هذا الأمر مع تعزيز الوعي العام وحشد الموارد والتماس شركاء دوليين من أجل تحقيق أهداف الاتفاقية. ولدى تايلند كذلك تجربة من الدرجة الأولى بشأن عواقب المخلفات المتفجرة عن الحروب وخاصة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وهي تواصل استكشاف ووضع النهج والتقنيات اللازمة لتنفيذ برنامجها في إزالة الألغام. وبالإضافة إلى ذلك تسعى تايلند جاهدة لتقديم الرعاية الفعالة إلى الناجين من خلال إدراج المساعدة المقدمة للضحايا ضمن سياستها وأطرها الوطنية المتصلة بالأشخاص من ذوي الإعاقات. وعلى مدار السنتين الماضيتين أحرزت تقدماً ملموساً في إيجاد مجتمع قائم على أساس الحقوق ومن شأنه

ومنطقة منذ عام ١٩٩٨. وهذه المساعدة شملت عمليات التطهير والتثقيف بشأن المخاطر وتقديم المساعدة إلى الضحايا. وباعتبار اليابان من الأطراف الداعمة بقوة لإجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام، على مدار سنوات عديدة فقد أسعدها أن تصبح في عام ٢٠١٣ أكبر مساهم مالي في صندوق التبرعات الاستثماري لتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

٥٨ - وذكر أن اليابان ترحب بتقرير الأمين العام (A/68/305) وبالملاحظات والتوصيات الواردة فيه. كما أعرب عن الترحيب باستراتيجية الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام ٢٠١٣-٢٠١٨ بما في ذلك إقرار أهداف ومؤشرات واضحة، فضلاً عما يُزعم إنشاؤه من آلية تابعة للأمم المتحدة للرصد والتقييم. وذكر أن اليابان رشحت نفسها وفي الآونة الأخيرة خلفاً لأستراليا في رئاسة فريق الدعم المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام، وهو منتدى يضم البلدان المانحة التي تتقاسم المعلومات وتناقش القضايا الراهنة فيما يتصل بالإجراءات المتعلقة بالألغام.

٥٩ - ثم أعرب عن ارتياح اليابان إذ تلاحظ أن مشروع القرار المطروح على اللجنة (A/C.4/68/L.9) يؤكد على توسيع مشاركة المرأة في برمجة الإجراءات المتعلقة بالألغام، مع تشجيع الأمم المتحدة على الاستمرار في اتخاذ التدابير الرامية إلى تحسين التنسيق والكفاءة والشفافية والمساءلة.

٦٠ - السيد أوزوريو (كولومبيا): قال إن بلده يشعر بامتنان خاص إزاء الأعمال القائمة على الالتزام من جانب جميع وكالات الأمم المتحدة المشاركة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. كما يرحب باعتماد الاستراتيجية المطروحة بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام ٢٠١٣-٢٠١٨ عقب عملية تشاورية جامعة. ومن المأمول أن تساعد هذه الاستراتيجية بلداناً مثل كولومبيا تسعى إلى إيجاد عالم خالٍ من الألغام

أو عشوائية الأثر. ولدى أوكرانيا معرفة مباشرة بالمشاكل الناجمة عن الاستعمال غير الخاضع للسيطرة للألغام. وبرغم أن قد انقضى أكثر من نصف قرن على نهاية الحرب العالمية الثانية ففي كل سنة يعمل الاختصاصيون فيها على تهيئ أثر الآلاف من قطع الذخيرة والأجهزة غير المتفجرة. وتعدّ الإجراءات المتعلقة بالألغام واحدة من أولويات سياسات أوكرانيا في مجال السلام والأمن. وفيما تقع المسؤولية عن معالجة مشكلة الألغام الأرضية والأجهزة غير المتفجرة على عاتق سلطات البلدان المتضررة لكن عندما يكون ثمة نقص في الموارد الوطنية فإن المعاناة التي تسببها مثل هذه الأجهزة تحتاج إلى التصدي لها في إطار إنساني وإنمائي، وفي هذا الإطار لا بد وأن تؤدي الأمم المتحدة دوراً رئيسياً.

٥٦ - وخلص إلى القول بأن أوكرانيا تتوافر لديها تجربة واسعة النطاق من حيث التكنولوجيات الحديثة لإزالة الألغام، كما أن قاعدة اللوجستيات المتقدمة على صعيدها تتيح لها تدريب اختصاصيين ذوي مهارات عالية في غضون فترة قصيرة من الوقت. ومن ثم فإن المهندسين الأوكرانيين العاملين في مجال إزالة الألغام معترف بهم على نطاق واسع في مناطق مختلفة من العالم وهم يعملون على أساس معايير الأمم المتحدة وإجراءاتها التشغيلية. كما أن أوكرانيا على استعداد لتقاسم تجربتها وخبرتها التقنية مع بعثات الأمم المتحدة في شتى البلدان، فضلاً عن أن أوكرانيا تهيب بجميع الدول الأعضاء مساعدة البلدان المتضررة من الألغام على وضع البرامج الوطنية ذات الصلة طبقاً لاتفاقية أوتاوا.

٥٧ - السيد سومي (اليابان): قال إن الألغام الأرضية والأجهزة غير المتفجرة تشكل تهديداً جسيماً لاستمرار الحياة ولسبل المعيشة ولكرامة الأفراد حول العالم. ومن أجل الإسهام في التوصل إلى عالم خالٍ من الألغام، وباعتبار اليابان دولة طرفاً في اتفاقية أوتاوا واتفاقية الذخائر العنقودية، قدّمت اليابان مساعدات بنحو ٥٣٠ مليون دولار إلى ٤٩ بلداً

سُبل التعاون من أجل إنشاء العمليات الوطنية المستندة إلى الاحتياجات على نحو ما تحدده البلدان المتضررة بمعرفتها. وفي إطار هذه العمليات ينبغي توخي التوازن بين مؤسسات الدولة وبين الفعاليات الأخرى ومنها مثلاً المجتمع المدني.

٦٤ - وذكر أن كولومبيا تدعم جميع الجهود الرامية إلى تبني مشاركة المرأة في عمليات برمجة الإجراءات المتعلقة بالألغام وإن كانت الأرقام في هذا الصدد ما زالت غير مشجعة بينما تتواصل الاحتياجات من الأفراد في الارتفاع. كذلك فإن مساهمة المرأة وقيادتها ينبغي أن تتجاوز عمليات إزالة الألغام لكي تمتد إلى المجالات التي تتطلب معارف متخصصة فيما يتصل بالمساعدة المقدمة إلى الضحايا وبالتوعية بالمخاطر وتقديم الخدمات الطبية ثم استخدام التكنولوجيا.

٦٥ - وأعرب عن إدانة كولومبيا بصورة قاطعة لبثّ الألغام المضادة للأفراد، وقال إنه من أجل الوفاء بالتزامات بلده فقد تم تدمير كامل ترسانة الألغام المضادة للأفراد التابعة للقوات المسلحة وأصبحت جميع المناطق التي جرى تلغيمها بواسطة الأفراد العسكريين آمنة.

٦٦ - السيد راسل (نيوزيلندا): قال إن بلده يساند بقوة الجهود الرامية إلى إزالة مخلفات الحرب من المتفجرات فضلاً عن الألغام والذخائر العنقودية موضحاً أن نيوزيلندا طرف في اتفاقية أوتاوا واتفاقية الذخائر العنقودية والبروتوكول الخامس بشأن المخلفات المتفجرة للحروب من اتفاقية الأسلحة التقليدية المعنية واتفاقية حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقات، ودعا إلى الالتزام العالمي بهذه المعاهدات. وفي عام ٢٠١٣ قدمت نيوزيلندا تمويلاً أساسياً بمبلغ مليون دولار نيوزيلندي إلى دائرة الأمم المتحدة لإجراءات المتعلقة بالألغام دعماً لأعمالها في مجال التطهير والحد من التكديس والتثقيف بالمخاطر. كما قدمت التمويل مؤخراً لأعمال الدائرة

المضادة للأفراد وإلى تحسين نوعية الحياة لأجيال الحاضر والمستقبل.

٦١ - وأوضح أن كولومبيا تسترعي الانتباه إلى الاستخدام المتزايد للأجهزة المتفجرة البدائية المصنوعة بمواد منخفضة الكلفة ومن الصعب كشفها ومنها مثلاً الحقن البلاستيكية المستخدمة مرة واحدة. وهذه الأجهزة يتساوى خطرها الذي يلحق بالبشر مع أخطار الألغام المنتجة على نطاق واسع. وترحب كولومبيا بأوجه التقدم التي أنجزتها الأمم المتحدة في هذا المجال وخاصة في بناء القدرة الوطنية التقنية لكشف مثل هذه الأجهزة وتدميرها. ولسوف يكون مستصوباً إدراج مسألة الأجهزة المتفجرة المرتجلة لدى مناقشة مشروع القرار التالي المتعلق بالمساعدة المقدمة في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

٦٢ - ومضى يقول إن الألغام كان يقتصر بثها في كولومبيا على العناصر الفاعلة المسلحة غير الشرعية وغير التابعة للدولة حيث كانت تستخدمها في صدّ هجمات الحكومة لحماية الممرات الاستراتيجية ومن أجل زراعة المحاصيل غير المشروعة. وفي ضوء حجم التلوّث الناجم عن أنشطة مثل هذه الجماعات طلبت كولومبيا تمديداً لمدة ١٠ سنوات في التزاماتها بإزالة الألغام بموجب اتفاقية أوتاوا وقد مُنحت هذا الطلب، ومن ثم تأجل موعد الإنجاز بناءً على ذلك حتى عام ٢٠٢١. ثم جدّدت كولومبيا التزامها بإزالة الألغام وهي تواصل تدعيم برامجها فيما يتصل بالإزالة الإنسانية للألغام والتوعية بالمخاطر وتقديم المساعدة الشاملة للضحايا وهي البرامج التي تتم في إطار البرنامج الرئاسي للإجراءات الشاملة لمكافحة الألغام المضادة للأفراد.

٦٣ - وتطرّق إلى تحقيق أهداف البلدان المتضررة فقال إنه يتطلب أساساً بناء قدرات وطنية وتعزيز الملكية الوطنية. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة وتهيئة

استناداً إلى المبادئ التوجيهية التي يعترف بها المجتمع الدولي للإجراءات المتعلقة بالألغام وباستخدام أحدث تقنيات وتكنولوجيات إزالة الألغام.

٧٠ - وأكدت على أنه قد أصبح ممكناً الآن اعتبار كرواتيا بلداً آمناً من الألغام، بمعنى أن الهياكل الأساسية في مجال النقل والمقاصد السياحية ومناطق إعادة التعمير والمناطق المحيطة بالمنازل والمباني الأخرى أصبحت آمنة. ومع ذلك فالأمر لا يزال بحاجة إلى بذل الكثير بحلول عام ٢٠١٩ حيث من المتوقع أن تصبح كرواتيا خالية تماماً من الألغام. ومن أجل تحقيق هذا الهدف اعتمدت كرواتيا استراتيجية وطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام وأنشأت مكتباً لهذه الإجراءات في عام ٢٠١٢. ومن الأهداف الرئيسية للمكتب المذكور ما يتمثل في تعزيز الوعي بين صفوف الجمهور العام من السكان بأخطار الألغام والأجهزة غير المتفجرة.

٧١ - وذكرت أن كرواتيا أولت اهتماماً خاصاً للمساعدة المقدمة إلى ضحايا الألغام وللتثقيف بمخاطر الألغام. ونتيجة لدقة اختيار مشاريع الأولوية ولاستمرار أنشطة التثقيف بمخاطر الألغام والوسم الدقيق للمناطق المحتملة للأخطار، فقد ظل عدد الضحايا في تناقص ملموس على مدار السنوات القليلة الأخيرة. على أن كرواتيا تقف على أهبة الاستعداد لتقاسم معارفها وخبرتها وتجربتها الوطنية مع البلدان الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة.

٧٢ - واختتمت بالقول بأن كرواتيا، باعتبارها واحدة من أوائل الدول التي وقّعت وصدّقت على اتفاقية أوتاوا، إنما ترحّب بالتقدّم الملموس المحرز في تنفيذ الاتفاقية باعتبار أن الإجراءات المتعلقة بالألغام هي عملية معقّدة ومتعددة الأبعاد ومستهلّكة للوقت، وكثيراً ما لا يتسنى إنجازها في المراحل التي تعقب على الفور النزاع المسلّح ولكنها تصبح جزءاً من جهود تنمية الدول ومن ثم تظل الحاجة إلى أن

فيما يتصل بالمساعدة الطبية وإعادة التأهيل. وبالإضافة إلى ذلك فهي تدعم برامج العمل في كمبوديا والأرض الفلسطينية المحتلة ومصر وسورية ولبنان مع تركيز خاص على بناء القدرة الوطنية.

٦٧ - ومضى يقول إن دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تنفّذ عدداً من الأنشطة الرامية إلى التصديّ للمسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والذخائر في المواقع التي تنشط فيها عمليات حفظ السلام. وتسلم نيوزيلندا بأهمية هذا العمل من أجل مؤازرة السلطات المحلية في تنفيذ المعايير الوطنية لتخزين الذخائر والأسلحة بما يدعم كذلك سلامة وأمن العاملين بالأمم المتحدة. وقد يرغب مجلس الأمن في أن يكفل لبعثات حفظ السلام وبناء السلام ولاية تفضي بمساعدة البلدان المضيفة في إدارتها مخزونها.

٦٨ - وذكر أن نيوزيلندا تشدّد على أهمية الدور الذي جسّدته الاستجابة السريعة من جانب دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وقدرات الدعم التقني في أعقاب انفجار مستودع للذخيرة في برازافيل. ولقد أتاح الإيفاد الفوري للاختصاصيين من الدائرة، قبل وصول موظفين من الوكالات الدولية الأخرى، تأمين المنطقة وبدء تنسيق أنشطة المنظمات المختلفة المشاركة في عمليات البحث والتطهير مع إزالة الأجهزة غير المتفجرة وهو ما يمثّل صورة حيوية لقيمة الدائرة ولمنظومة الأمم المتحدة ككل.

٦٩ - السيدة بوشناق (كرواتيا): قالت إن بلدها عانى من المشاكل المتصلة بالألغام لأكثر من عقدين من الزمن نتيجة للعدوان والحرب في عام ١٩٩١. وخلال هذا الوقت أحرز بلدها تقدماً ملموساً في تنمية قدرة محلية للتعامل مع المسائل المتصلة بالألغام بما في ذلك نتائجها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. وما برح المركز الكرواتي للإجراءات المتعلقة بالألغام، المنشأ في عام ١٩٩٨، يعمل على وضع نموذج

٧٥ - السيد الداى غونزاليز (المكسيك): قال إن بلده يدعو بقوة إلى حظر الأسلحة ذات الأثر العشوائي وغير الإنساني وإلى القضاء عليها ومنها مثلاً الألغام الأرضية والذخائر العنقودية، وأن الاتفاقيتين اللتين تحظران هذه الأسلحة قدّمتا مساهمة تاريخية للقانون الدولي الإنساني ولنزع السلاح وحقوق الإنسان، كما نَبّهتا العالم إلى العواقب الإنسانية الخطيرة الناجمة عن استخدام هذه الأجهزة. ومع ذلك فما زال هناك عدد صغير من الدول التي لم تحظر الألغام الأرضية ولا الذخائر العنقودية بل اصطنعت أعذاراً للإبقاء عليها، ومن هنا فالمكسيك تدعو تلك الدول إلى الانضمام للاتفاقيتين بغير تأخير.

٧٦ - وأشاد بما تحقّق من أشواط محمودّة من التقدّم في تدعيم القواعد الدولية المنطبقة مما أفضى إلى نتائج محدّدة في تدمير هذه الذخائر وتطهير المناطق الموبوءة وتقديم المساعدة إلى الناجين من ضحايا تلك الأجهزة. ومع ذلك فإن هذا التقدّم ينال منه ما نشب مؤخراً من النزاعات المسلحة التي عرّضت المدنيين إلى التهديدات الناجمة عن الألغام الأرضية والبقايا المتفجّرة المتخلفة عن الحروب والذخائر العنقودية وغيرها من أنواع الأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان.

٧٧ - وأعرب عن ارتياح المكسيك لأن استراتيجية الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام ٢٠١٣-٢٠١٨ تقوم على أساس نهج متجدّد في صميم حقوق الإنسان وتقديم المساعدة إلى الضحايا. وهذا يؤكّد من جديد عزم الأمم المتحدة على دمج مساعدة الضحايا ضمن إطار لحقوق ذوي الإعاقة. كذلك فإن تعزيز المساعدة المقدّمة إلى الضحايا بمثّل واحداً من أعظم نتائج اتفاقية أوتاوا واتفاقية الذخائر العنقودية، وكلتاها توخّتا تقديم مساعدة شاملة للضحايا بحيث لا يشمل ذلك فقط الرعاية الطبية ولكنه يشمل كذلك إعادة التأهيل وتقديم الدعم السيكولوجي وإتاحة مبادرات الاستيعاب الاجتماعي والاقتصادي لصالح الضحايا وأسْرهم.

تتوافر في الأجل الطويل الأموال وإمكانات الدعم الكبير من جانب المجتمع الدولي.

٧٣ - السيد فومالات (جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية): قال إن بلده يشارك بصورة كاملة رؤية المنظمة بالنسبة إلى إيجاد عالم خال من تهديد البقايا المتفجّرة المتخلفة عن الحروب بما في ذلك الألغام الأرضية والذخائر العنقودية، وأنه يولي أهمية كبيرة للجهود الرامية إلى التصديّ للشواغل الإنسانية الناجمة في هذا الصدد. كما يحمّد لمنظومة الأمم المتحدة ما تقوم به من أعمال في هذا الميدان، فضلاً عن جهودها الدؤوبة والموحدة لتعزيزاً لتعميم وتنفيذ الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة.

٧٤ - وأكّد على أن بلده يدعو بقوة إلى تصديق الاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية وإلى فعالية تنفيذها باعتبار أن هذه الدعوة متجدّدة بعمق فيما عانت دولته في تاريخها من آلام باعتبارها واحدة من أشد الدول تضرراً من جرّاء تلك الذخائر. وحتى الآن فهناك ١١٣ دولة وقّعت على الاتفاقية و ٨٤ دولة صدّقت عليها، بينما أعلنت ١٤ دولة طرفاً أنّها أنجزت التزاماتها بشأن تدمير المخزون. ولقد بذلت حكومة لاو جهوداً واسعة النطاق للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية حيث اعتمدت استراتيجية طويلة الأجل رامية إلى مستقبل يعيش فيه الأفراد والمجتمعات في ظل بيئة آمنة كما يتم فيه دمج الضحايا ضمن نطاق المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، فقد عملت حكومة لاو في عام ٢٠١٠ على اعتماد هدف وطني من الأهداف الإنمائية للألفية ويرمي تحديداً إلى التصديّ لأثر الأجهزة غير المتفجّرة على حالة الفقر. وبموجب تلك الاستراتيجية يتم في كل سنة الإفراج عن المزيد من مساحات الأراضي الزراعية لاستخدامها مجتمعياً مع تسجيل عدد أقل من الضحايا. وهذا التقدّم ما كان ليتاح بغير الدعم والتعاون المتواصلين من جانب المجتمع الدولي.

الثلاث من الوطن. ولهذا تم إنشاء البرنامج الوطني الإنساني لترع الألغام الذي يتكوّن أفراده أساساً من عسكريين مختصين ومدنيين يعملون على خلق الوعي العام بأخطار الألغام ويتمتع البرنامج بالاستقلال المالي كما يشمل تقديم المساعدة للضحايا وتنسيق كافة النشاطات المتعلقة بمكافحة الألغام، المضادة للأفراد والمقدوفات التي لم تنفجر من بقايا الحرب. وتشمل المساعدات المقدمة تمويل مشاريع صغيرة مدرة للدخل لصالح ضحايا الألغام من أجل دمجهم في الحياة النشطة كما يقوم البرنامج بإنجاز بنية تحتية ذات طابع اقتصادي واجتماعي.

٨٠ - واحتتم بقوله إن البرنامج الوطني الإنساني لترع الألغام من أجل التنمية قطع بالفعل أشواطاً متقدمة في إنجاز مهمته؛ فقد تم وضع استراتيجية وطنية عامة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ لمكافحة الألغام مكّنت من تفادي حدوث إصابات في عموم التراب الوطني، وهو ما تم أيضاً بفضل المساعدات المقدمة من جانب المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمركز الدولي لترع الألغام بجنيف، فضلاً عن حكومات العديد من البلدان المتقدمة. وقال إن موريتانيا تؤكد أنها ماضية في مكافحة الألغام على أراضيها وفاءً بالتزاماتها الدولية وتطبيقاً للمعاهدات الدولية التي تخدم السلم والأمن الدوليين.

٨١ - السيد هي بي (الصين): قال إن حكومته تولي أهمية كبيرة للمشاكل الإنسانية التي تسببها الألغام الأرضية وغيرها من المخلفات المتفجرة للحروب. وباعتبارها دولة طرفاً في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وفي جميع بروتوكولاتها الإضافية، فإن الصين تتعامل بجدية مع وفائها بالتزامها بموجب الاتفاق الثنائي المعدّل وهي تتبّع حرفياً أحكامه فيما يتصل بإنتاج الألغام الأرضية واستخدامها ووسمها وتسجيلها.

ومن المهم إقرار أوجه التآزر بين أحكام مساعدة الضحايا في هاتين الاتفاقيتين وبين اتفاقية حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقات باتباع نهج متكامل إزاء حقوق الإنسان.

٧٨ - السيد جدو (موريتانيا): قال إن موريتانيا تشيد بالجهود الجبارة التي تبذلها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وهي لا شك ستفضي، بالنجاح الكامل من أجل خلق عالم يسوده الأمن والاطمئنان، مع التأكيد على دعم أهمية الإجراءات المتعلقة بالألغام في جداول الأعمال الدولية، وبما من شأنه أن يبعث أملاً جديداً في عالم خال من تهديد الألغام والمتفجرات ومخلفات الحروب، حيث تعتبر الإجراءات المتعلقة بالألغام أداة فعّالة في تحقيق السلام والأمن في الأجل الطويل وفي تقديم المساعدات الإنسانية بصورة آمنة وفي تحقيق التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان. ولقد تطوّرت الإجراءات المتعلقة بالألغام، وتغير محطّ تركيز الاهتمام فيها، فبعد أن كان ينصبّ في الماضي على الحد من الخسائر أصبح التركيز الآن على التأثير الاجتماعي والاقتصادي على المجتمعات المحلية المتضررة حيث ينبغي لها أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية في البلدان المتضررة. ومن الواضح أن ثمة إدراكاً جماعياً للصلوات التي تربط ما بين الإجراءات المتعلقة بالألغام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك فإننا نرى أن الإجراءات المتعلقة بالألغام تشكل أيضاً وسيلة من وسائل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٩ - وأوضح أنه رغم أن موريتانيا تنظر بعين التقدير إلى الزيادة المطردة في التمويل الذي كانت تحظى به الإجراءات المتعلقة بالألغام في الفترة بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٩ إلا أنها تشعر بالأسف إزاء النقص الحاصل في ذلك التمويل في الأعوام الأخيرة. وذكر أن الألغام المضادة للأفراد تشكل في الشمال الموريتاني إرثاً خطيراً خلفته حرب الصحراء الغربية. ولا تزال هذه الألغام تحصد الأرواح في الولايات الشمالية

أسهمت أستراليا خلال عام ٢٠١٢ في تدمير أكثر من ٤٩ ٠٠٠ من أنواع الأجهزة غير المتفجرة وفي إتاحة أكثر من ٣ ٠٠٠ هكتار من الأراضي. بما أفاد ما يزيد على ٥١٦ ٠٠٠ نسمة. كما قدّمت أستراليا المساعدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان حيث دأبت منذ عام ٢٠١١ على إتاحة سبل التوعية من مخاطر الألغام لأكثر من نصف مليون نسمة وطهّرت أكثر من ٦ كيلومترات مربعة من الأرض لصالح ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ نسمة. وبالإضافة إلى ذلك فقد دعت عدة بلدان جزرية في المحيط الهادئ في معالجة آثار البقايا المتفجرة المتخلفة عن الحروب باعتبارها تركة خطيرة متخلفة عن الحرب العالمية الثانية.

٨٤ - وأعرب عن ترحيب أستراليا بالتقدم المحرز في مجال إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام منذ آخر تقرير قدمه الأمين العام في عام ٢٠١١ إضافة إلى استراتيجية الإجراءات المتعلقة بالألغام ٢٠١٣-٢٠١٨. وقال إن الالتزام بوضع آلية للرصد والتقييم على النحو الموضح في الاستراتيجية سوف يساعد على تحسين أثر الإجراءات المتعلقة بالألغام ولا سيما من خلال دعم السياسة القائمة على أساس قرائن والإدارة المستندة إلى النتائج فضلاً عن تطبيق معايير الشفافية والمساءلة. كما تشجّع أستراليا الأمم المتحدة على البناء على نظم الرصد والتقييم القائمة وتدعيم القدرات الوطنية في هذا المضمار.

٨٥ - وأوضح أنه فيما تم إحراز الكثير فلا يزال ثمة تحدٍ ملموس فيما يتصل بالتصدي لتهديد الألغام الأرضية والمخلفات المتفجرة من بقايا الحروب في نحو ٧٠ بلداً. وقال إن أستراليا تشجّع بقوة جميع البلدان على الالتزام بالمعايير الدولية التي تم إقرارها في اتفاقية أوتاوا واتفاقية بعض أسلحة تقليدية معينة كما تؤيد بقوة دمج المساعدة المقدمة للضحايا ضمن الأطر الوطنية الأوسع نطاقاً للإعاقه.

٨٢ - ومضى يقول إن الصين ظلّت منذ عام ١٩٩٨ تؤدي دوراً فعالاً في الإجراءات الدولية المتعلقة بالألغام، وأنها تخصّص الأموال سنوياً لصالح تقديم المساعدة الإنسانية في إزالة الألغام من أجل تزويد البلدان الأخرى بسبل التدريب على تكنولوجيا إزالة الألغام وبالعدات ذات الصلة مع تقديم المساعدة للضحايا. وحتى الآن ساعدت أكثر من ٤٠ بلداً في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من خلال عمليات إزالة الألغام وتقديم المساعدة للضحايا وبما يبلغ مجموعه ٧٠ مليون رميني. كما قامت بتدريب ما يزيد على ٤٠٠ فرد من مزيلي الألغام المحترفين وساعدت على تطهير ٢٠٠ ٠٠٠ متر مربع من حقول الألغام. وفي عام ٢٠١٣ عقدت الصين دورة تدريبية على إزالة الألغام لبلدان مختلفة وقدّمت المساعدة للضحايا في سري لانكا والأردن وهي على وشك إيفاد خبير في إزالة الألغام إلى كمبوديا. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من المساعدة المالية والتقنية للبلدان المتضررة من جراء الألغام.

٨٣ - السيد باك (أستراليا): قال إن الإجراءات المتعلقة بالألغام تمثل عامل تمكين أساسي في مجال الإغاثة الإنسانية والتنمية والسلام والأمن. وأعرب عن اغتباطه للإفادة عن إعلان أستراليا تبرعها بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لصالح الإجراءات المتعلقة بالألغام على مدار الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، وأن هذا التبرع يأتي قبل سنتين مما كان يقضي به الجدول المطروح في عام ٢٠١٢. وذكر أن أستراليا لديها سجل حافل من حيث تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى عدد من البلدان الأكثر تضرراً من جراء الألغام في جنوب شرقي آسيا. ففي كمبوديا أسهمت أستراليا خلال عام ٢٠١٢ في التطهير وإعادة للاستخدام الإنتاجي لما يصل إلى ١٤ كيلوا متراً مربعاً من الأراضي الموبوءة مما أدى إلى تناقص بنسبة ٤٥ في المائة في الخسائر البشرية بالمقاطعات الرئيسية. وفي جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية

استعداد البوسنة والهرسك تقاسم تجاربها في مرحلة التعمير فيما بعد النزاع وفي تقديم المساعدة والتدريب وفي الوحدات التقنية من أجل تدمير المخلفات المتفجرة من بقايا الحروب.

٨٩ - السيد ليون غونزاليز (كوبا): قال إن بلده يدعم تماماً الجهود الدولية المبذولة للتخفيف من الأثر الخطير إنسانياً الناجم من الألغام على المدنيين في كثير من الأجزاء المتضررة من جراء النزاعات في العالم. وذكر أن كوبا تتبع سياسة صارمة للسيطرة على استخدام الألغام المضادة للأفراد التي لا تُستخدم إلا لأغراض دفاعية. كما أن كوبا طرف في اتفاقية أسلحة تقليدية معينة بما في ذلك بروتوكولها الأصلي الثاني وهي تلتزم بصرامة بالقيود المرتبطة بهذا الصك بالنسبة لاستعمال الألغام. وفي عام ٢٠١٢ انضمت كوبا أيضاً إلى البروتوكولين الرابع والخامس من تلك الاتفاقية.

٩٠ - ومضى قائلاً إن من المعروف جيداً أن كوبا ظلت لأكثر من ٥٠ سنة معرضة لسياسة من العداة المتواصل والعدوان المستمر من جانب الدولة المتفوقة عسكرياً في العالم. ولقد كان امتلاك واستعمال الألغام جزءاً من موقف كوبا الدفاعي الذي يعكس تصميم الشعب الكوبي على الدفاع عن سيادته واستقلاله. ونتيجة لذلك لم يكن ممكناً أن تتخلى كوبا عن استعمال هذا النوع من الأسلحة ما دامت معرضة للتهديد من جانب السياسات المعادية والعدوانية، فضلاً عن المحاولات التي كانت تتم من خارج البلاد لتدمير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي اختاره الشعب الكوبي بحريته. ثم أن ميثاق الأمم المتحدة يعترف بحق الدول الأعضاء في الدفاع عن النفس.

٩١ - وأوضح أن كوبا أسهمت بصورة فعّالة في الجهود الرامية إلى منع أو تخفيف آثار الاستخدام العشوائي للألغام. وذكر أن هناك المئات من العاملين الطبيين الكوبيين ممن يقدمون الرعاية وإعادة التأهيل لضحايا هذه الأسلحة

٨٦ - السيد هودزيتش (البوسنة والهرسك): قال إنه باعتبار البوسنة والهرسك بلداً خارجاً من النزاع فقد بذل جهوداً ملموسة في معالجة مسألة التلوّث بالألغام والذخائر العنقودية وغير ذلك من المخلفات المتفجرة من بقايا الحروب، كما أنشأ هيكلًا وطنياً معنياً بالألغام ويشمل الأفرقة العسكرية وأفرقة الحماية المدنية. ثم أعرب عن ترحيب البوسنة والهرسك بالدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال المساعدة التقنية والمشورة السياسية وتدمير مخزونات الذخائر والأعتدة المتقدمة زمنياً. ويعمل البلد حالياً مع نحو ١٥ من المنظمات غير الحكومية و ١٥ من المنظمات التجارية في هذا الخصوص.

٨٧ - وتطرق إلى التقدير المبدي للمناطق المشكوك في أنها ملغومة فقال إنها يمكن أن تصل إلى نحو ٤٠٠٠ كيلومتر مربع، وذكر أن تقدماً ملموساً تم إحرازه من خلال تقليص مساحة هذه المناطق بنسبة ٦٩ في المائة، وأن هذا الإنجاز أفاد بصورة هائلة الحالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للبوسنة والهرسك بما في ذلك تنمية السياحة.

٨٨ - وأوضح أن البوسنة والهرسك، باعتبارها طرفاً، سواء في اتفاقية أوتاوا أو في اتفاقية الذخائر العنقودية، قد تعهّدت بتطهير أرضها من مخاطر الألغام بحلول آذار/مارس ٢٠١٩ ومن مخاطر الذخائر العنقودية بحلول آذار/مارس ٢٠٢١ ثم وضعت واعتمدت استراتيجية بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٩ فيما تتواءم أهدافها مع اتفاقية أوتاوا وإن كانت المشاكل المالية قد أعاققت للأسف إمكانية التنفيذ. وذكر أن التنفيذ الكامل لهذه الاستراتيجية يعتمد على عوامل عدة: دعم مالي أقوى من جانب السلطات الوطنية وتعزيز التواصل مع البلدان المانحة سواء المتعارف عليها أو الجديدة وكذلك مع المانحين الخاصين فضلاً عن مواصلة الشراكة مع المنظمات التي لعبت دوراً مهماً ونجحاً في الإجراءات المتعلقة بالألغام. ثم أعرب عن

٩٤ - السيد بريشيانود (تايلند): أدلى ببيان عام قبل البتّ في القرار فقال إن تايلند تدارست بعناية مشروع القرار، وقررت أن تنضم إلى توافق الآراء بشأنه، باعتبار ذلك تأكيداً لدعمها المتواصل للمساعدة التي تقدّمها الأمم المتحدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، إضافة إلى تعهدها الكامل بتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية أوتاوا. ومع ذلك فإن تايلند كانت تساورها شواغل جادة تتصل بعدد من الملاحظات والنتائج الواردة في تقرير الأمين العام (A/68/305) وبخاصة الادّعاءات أو الشكوك التي أثّرت بشأن انتهاكات الالتزامات الدولية التي جاءت دون أن يصاحبها أي إشارة صحيحة لمصدر المعلومات التي أفضت إلى مثل هذه الاستنتاجات. وبما أن التقرير هو مصدر مهم من مصادر التوجيه بالنسبة لجميع الأطراف المعنية صاحبة المصلحة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، فمن الضرورة بمكان توخّي الدقة الواجبة في هذا الصدد من خلال عمليات تبادل المعلومات وإجراء المشاورات الوثيقة بين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والدول الأعضاء المعنية بما يكفل للمعلومات الواردة في التقرير أن تكون دقيقة وموضوعية وموثوقة وقابلة للتحقق. وهذه الملاحظات تقصد إلى تدعيم مصداقية التقرير ولا ينبغي تفسيرها على نحو آخر.

٩٥ - تم اعتماد مشروع التقرير A/C.4/68/L.9.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.

ولا سيما في أفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى. كما أن التعاون الدولي في هذا المجال لا بد وأن يشمل إزالة الألغام وتقديم المساعدة إلى الضحايا مما يتطلّب التعبئة الفورية للموارد. أما البلدان التي زرعت ألغاماً في أقاليم الدول الأخرى فإنها تتحمل المسؤولية الأدبية والقانونية عن إزالة تلك الألغام ومساعدة الضحايا. وتقوم الأمم المتحدة بدور مهم في تقديم المساعدة إلى الدول، ولا بد من أن تواصل تقديم المساعدة لبناء القدرة الوطنية على القيام بأنشطة من قبيل إنشاء برامج إعادة التأهيل.

٩٢ - وذكر أن التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع القرار المعروض على اللجنة لم يكن أمراً هيناً. وكما كان الحال في الماضي فهناك وفود معيّنة أصرت من جديد على اقتراح صياغة أدّت إلى تغيير هدف ونطاق ومقصد مشروع القرار، الذي استهدف التعامل بشكل ملائم مع البعد الإنساني من المسائل المتصلة باستخدام الألغام دون مساس بالمصالح المشروعة للدول في تحقيق أمنها الوطني. وهذا التوازن بالذات بين الشواغل الإنسانية والمصالح الأمنية هو الذي يسرّ أمر التوصل في الماضي إلى توافق بين الآراء بشأن المسألة. ثم أعرب عن أمل وفده في أن يواصل القرار في المستقبل التركيز على البعد الإنساني وعلى المساعدة المقدمة إلى البلدان المتضررة قائلاً إن من واجب الهيئات الأخرى بالأمم المتحدة ومنها مثلاً اللجنة الأولى أن تنظر في أمر الجوانب الأخرى من الموضوع.

مشروع القرار A/C.4/68/L.9: تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام

٩٣ - الرئيس: دعا اللجنة إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.4/68/L.9 الذي لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية. وقد انضمت البوسنة والهرسك ورومانيا وسلوفاكيا ومالي إلى مقدمي مشروع القرار.